



# إطلاق حملة إقرار اقتراح قانون التسجيل المدني للأحوال الشخصية لنظام تسجيل وقوعات متطور، واضح، ممكن وآلي

«نحن اليوم نسجل وقوعاتنا  
بموجب قانون من الخمسينيات  
ولم نشهد محاولة أو نية  
لمعالجة نظام التسجيل وآلياته»

عصر التكنولوجيا ومكننة تسجيل وقوعاتنا بدلاً من الإجراءات اليدوية المعتمدة للتسجيل، وعلى «وجوب تنمية الإدارة والمؤسسات بقدر تسهيل حياة المواطنين الذين باتوا يعتبرون تسجيل وقوعاتهم عبئاً عليهم، بالأخص في ظل الأوضاع الصعبة التي يمرّون بها اليوم». وكشف قانصو بأنه تم تقديم الاقتراح في 2021/7/13 إلى المجلس النيابي، ولكنه ما زال في أمانة السر، ولم يحوّل بعد إلى اللجان المختصة.

كذلك تخلل ورش العمل مداخلات لخبراء شاركوا في وضع اقتراح القانون أو في مناقشته، ومن بينهم: عضو نادي قضاة لبنان القاضية المتخصصة في الجنسية والأحوال الشخصية والأحداث الرئيسية فاطمة ماجد، رئيس القسم القانوني في مكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في لبنان ومسؤول وحدة انعدام الجنسية فيه الأستاذ ريشار عقيقي، والمحامي والخبير وأستاذ مادة الأحوال الشخصية الدكتور عبدي يونس، وقد تمحورت كلماتهم على أهمية القانون على مختلف الصعد الحقوقية والقضائية والإدارية.

تمهيداً لإطلاق حملتها من أجل إقرار اقتراح قانون التسجيل المدني للأحوال الشخصية المقترح من قبلها، نظمت جمعية «رواد الحقوق» سلسلة ورش عمل مع المعنيين من الجهات المعنية مباشرة بتنفيذ الاقتراح أي تلك الصحية (لتسجيل وقوعات الولادة والوفاة) والدينية (لتسجيل وقوعات الزواج والطلاق)، وجمعيات المجتمع المدني والإدارات الرسمية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية.

هدفت الورش إلى تعريف المشاركين على الاقتراح ومعرفة موقفهم منه ومن مبادئه ومن المسائل الجديدة التي يطرحها والمسائل التي يغيرها أو التي يلغيها، ومناقشة الصعوبات التي يتوقعونها لإقراره وتطبيقه. وكذلك تسويق الاقتراح ووضع خطط التعاون من أجل الضغط لإقراره في المجلس النيابي.

تخلل ورش العمل كلمة للنائب أسامة سعد الذي قدم اقتراح القانون إلى المجلس النيابي، ألقاها الأستاذ محمد قانصو، ركّز فيها على مبررات إقرار قانون جديد لقيده وقوعات الأحوال الشخصية. فقال: «نحن اليوم نسجل وقوعاتنا بموجب قانون من الخمسينيات ولم نشهد محاولة أو نية لمعالجة نظام التسجيل وآلياته». وشدد على «وجوب الانتقال إلى

إطلاق حملة إقرار اقتراح قانون التسجيل المدني للأحوال الشخصية

FRONTIERS RIGHTS  
رواد الحقوق



المجتمعون على ضرورة التعاون بين الجمعيات لإصدار القانون. وفي الجلسة الثالثة التي كانت مخصصة للإدارات الرسمية المعنية بتسجيل وقوعات الأحوال الشخصية ومنظمات الأمم المتحدة، أكد المجتمعون على أهمية الاقتراح إن من الناحية الحقوقية أو من الناحية الإدارية التي تسهّل مهام الإدارة اللبنانية.

وبعد انتهاء ورش العمل الثالث، تطلق جمعية «رواد الحقوق» حملتها الإعلامية لدعم إقرار اقتراح قانون التسجيل المدني للأحوال الشخصية في المجلس النيابي.

عرض المشاركون في ورش العمل المصاعب التي يواجهونها من واقع تسجيل الوقوعات وملاحظاتهم الحقوقية على النتيجة المترتبة عن هذا الواقع، وناقشوا الاقتراح المقدم الى المجلس النيابي وإمكانات تطبيقه والمعوقات التي من الممكن أن تواجهه.

وتوصل المجتمعون في الجلسة الأولى التي خُصّصت للجهات المعنية مباشرة بتنفيذ الاقتراح (الجهات الصحية والدينية)، إلى أن الاقتراح متقدّم ويتضمّن الكثير من النقاط الجيدة لا سيما المكننة. وفي الجلسة الثانية التي كانت مخصصة لجمعيات المجتمع المدني، شدّد

للتعرّف على الاقتراح وعلى ما يقدمه من تطوّر على مستوى تسجيل وقوعات الأحوال الشخصية، يمكنكم متابعتنا على هذه الصفحات والحسابات



Facebook: @CRLawCampaign  
<https://www.facebook.com/CRLawCampaign>



Twitter: @CRLawCampaign  
<https://twitter.com/CRLawCampaign?s=20&t=fZ2-YNktyvF1m7FGRUJivQ>



Instagram: CRLawCampaign  
<https://www.instagram.com/crlawcampaign/>